Political decision-making mechanism of Kuwait (Upbringing and even contemporary Kuwait)

الية صنع القرار السياسي الكويتي (من النشأة وحتى دولة الكويت المعاصرة)

م. دورين بنيامين هرمز
ماجستير علوم سياسية
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

م. كرار عباس متعب
ماجستير علوم سياسية
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

ان عملية صنع القرار السياسي ترتبط بالنظام السياسي والذي هو مجموعة من العلاقات المؤسسية التي تنعكس على الواقع الاجتماعي للدولة , ونتيجة للترابط ما بين النظام السياسي وصنع القرار فان الاخير يتأثر بكل التفاعلات المجتمعية لأنه ببساطة عملية تحويل المطالب السياسية في المجتمع الى قرارات ملزمة , وعادة لا يكون القرار السياسي انفرادي , بل انه غالباً ما يكون عبارة عن مجموعة من الآراء والمواقف المتقاربة والتي تخلص في النهاية الى قرار فائدته للصالح العام ، بالإضافة الى هذا فان القرار السياسي يكون مفرَّغ من معناه اذا لم يتوافق مع مصالح وحاجات الفئات المجتمعية والتي تكون من مسئولية صانع القرار.

Abstract

The process of political decision-making related to the political system, which is a group of institutional relationships that are reflected on the social reality of the country, as a result of the interrelationship between the political system and decision-making, the latter influenced all interactions community simply because the process of transforming the political demands in the community to make binding decisions, and usually do not have political decision unilaterally, but it is often a collection of opinions and positions converged, which concludes at the end a decision usefulness to the public interest, in addition to this, the political decision to be devoid of meaning if it does not comply with the interests and needs of the community groups that are the responsibility of the decision-maker.

المقدمة

ان عملية صنع القرار السياسي هي ابرز وظائف النظام السياسي، فهي الوظيفة التي تستجيب للمطالب الموجهة اليه (النظام السياسي) وتحولها الى قرارات تفاعلية مع المنعطفات و التفاعلات المجتمعية .

وبالرغم من اهمية دور صانع القرار في الدولة الا ان الامر يتجاوز الارادة الشخصية له باعتباره ينتمي لفئة او نخبة سياسية معينة ويجسد ارادتها ومصالحها.

وعليه جاء هذا البحث ليسلط الضوء على دولة الكويت والية صنع القرار السياسي لها بعد ايضاح لمفهوم القرار السياسي وابرز العوامل المؤثرة على صانع القرار ومن ثم المصادر التي يستقي منها صانع القرار معلوماته ، و يتطرق البحث الى ان القرار ليس فقط في عملية اتخاذه والتي هي النتيجة النهائية بل تسبقها عمليات معقدة وديناميكية متداخلة فيما بينها. وفي الكويت نجد ان القرار يكاد يكون من مسؤولية الامير حصرا مع دور محدود لمجلس الامة الكويتي ومجلس الوزراء وهذا ما ستوضحه الدراسة لاحقا بالإضافة الى تفاصيل اخرى مهمة تعطي للقارئ بعض الايضاح حول الموضوع.

منهجية البحث

1- اهمية البحث

أ- يمثل البحث محاولة نظرية لتحليل صنع القرار السياسي من خلال المدخلات التي تمده بالمعلومات و المخرجات المتمثلة بتحويل المطالب الى قرارات سياسية نهائية .

ب- سلوك صانع القرار من حيث الادوار والوظائف التي يمارسها والذي يتأثر بالأجواء المحيطة به الامر الذي يؤدي الى ان تكون قراراته متطابقة مع متطلبات نظامه السياسي ومطالب شعبه.

2- هدف البحث

أ – تحليل مصطلح القرار السياسي بوجهات نظر متعددة

ب- اعطاء صورة عن الية صنع القرار ومستوياته لدولة الكويت لاسيما من ورود انتقادات كثيرة لهذا النظام.

3- مشكلة البحث

يعاني النظام السياسي في دولة الكويت من انتقادات كثيرة تتمثل بازدواجية الصلاحيات لمجلس الامة ومجلس الوزراء مع الامير حسب بنود الدستور الكويتي حيث يعتبر الامير(مصون غير مسؤول) بحيث نجد ان جميع القرارات لدولة الكويت اميرية بالرغم من وجود مجلس نواب يمثل مصالح وارادة شعب ووجود مجلس وزراء له مهام تنفيذية عديدة بعد الامير . وعليه تحاول الدراسة الحالية تفصيل النظام السياسي الكويتي وكيف يتم صنع القرار فيه.

أولاً :مفهوم القرار السياسي وعملية صنع القرار:

قبل الدخول في الحديث عن تفاصيل عملية صنع القرار ينبغي الاشارة الى ان دراسة هذه العملية ليست بالبسيطة ، وان الكثير من الباحثين تحدث عنها بانها صعبة ومعقدة ، ان دراسة عملية صنع القرار السياسي وتحليلها تتطلب بالضرورة التركيز على الاطار النظري للقرار الذي يتسنى لنا من خلاله التعرف على مفهوم القرار السياسي وطبيعته.

لقد شهدت فترة الخمسينيات من القرن العشرين نموا متزايدا في مجال دراسة صنع القرار ، لان القرار اصبح يشكل عنصرا مركزيا في العملية السياسية ، ذلك ان عملية صنع القرار السياسي تعمل في عالم معقد ومتشابك ومتعدد في الصراعات ومتضارب المصالح بحيث بات فيه السلوك السياسي من اعقد الظواهر السياسية من حيث تحليلها وحصر ابعادها ، وعليه يعرف القرار السياسي بانه مجمل الوظائف التي يقوم بها من هم في اعلى هرم السلطة السياسية، والتي من شانها الحفاظ على ديمومة النظام من جهة ،وتوفير الاستقرار من جهة اخرى . ولكي يقوم صاحب السلطة بهذه الوظائف وعلى نطاق اقتصادي واجتماعي .... واسع يحتاج على الاقل ان يعرف ما يدور فيها من قضايا ومشاكل تحتاج بدورها الى قرارات للكف عنها او استمرارها وذلك حسب طبيعة القضايا ومجاله. (1)

بالرغم من ان القرار السياسي يصدر في النهاية عن القيادة السياسية الا انه محصلة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية و بالدرجة الاولى ما هو الا التوفيق بين إرادات غالبا ما تكون متنافرة ،لان مصالح الكتل والتجمعات كثيرا ما تكون متناقضة(2).

ان القرار السياسي ينصب في مرحلته الاخيرة على الاختيار او المفاضلة بين عدة إمكانيات او احتمالات عمل او تنظيم او ضبط محصورة بين حدود معينة مفروضة من قبل المعوقات التي تحد من قدرة النظام السياسي. كما يعرف القرار السياسي بانه التصميم الارادي
السلطوي بقصد تصفية مشكلة معينة من خلال التلاحم الحركي بموقف معين.

ويرى الدكتور كاظم هاشم نعمة ان القرار هو ما يستقر عليه صاحب اخذ القرار فهو موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنيا بقرارات بديلة او خيارات في فكرة.(3).

وعرف القرار كذلك بأنه نوع من أنواع عقد العزم من جانب السلطة على اختيار اسلوب معين من أساليب التخلص من حالة التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية.

القرار هو خيار عقلاني يجري إعداده داخل النسق العقيدي لصاحب القرار او متخذه فضلا عن آلية إعداده من خلال الوحدة القرارية المحيطة بمتخذ القرار ، اذن القرار السياسي هو محصلة تفاعل مدركات صانع القرار والوحدة القرارية حتى وان كان ارتجاليا وسريعا على صانع القرار اخذ بنظر الاعتبار الوحدة القرارية المحيطة به.

القرار عبارة عن اختيار بين مجموعة من بدائل مطروحة لحل مشكلة ما او أزمة ، وتشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدولة الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم مسيرة الحياة في الداخل وعلاقة الدولة مع الخارج ، وفي هذا الإطار سيكون التركيز على القرار الداخلي للدولة علما ان هناك القرار السياسي الخارجي وهو النوع الثاني من القرارات ، يمكن القول ان القرار السياسي الداخلي هو ما تتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون (4).

بعد إيضاح ماهية القرار ارتأينا ادراج تصنيفات للقرارات وأنواعها وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات:

1- تقسيم القرارات بحسب درجة أهميتها وعموم شمولها :ففي هذا التقسيم توجد القرارات الاستراتيجية التي تمس مبرر وجودها وكيانها وأهدافها السياسية وسياستها الرئيسية.

2-تقسيم القرارات وفق معيار طبيعتها :فهناك قرارات نظامية وقرارات شخصية فعندما يتصرف صانع القرار في إطار دوره كمسئول رسمي فانه يتصرف في إطار قواعد النظام الرسمي المعلن والمعروف للمجتمع .وهذا النوع من القرارات يمكن التفويض فيه للمستويات الإدارية التالية والتي تأخذ قراراتها في حدود أحكام النظام المقرر .أما القرارات الشخصية فإنها القرارات التي يتخذها صانع القرار في اطار تقديره كفرد ومن ثم فهي لصيقة بشخصه وتقديره وقيمه الذاتية .وهذا النوع من القرارات عادة لا يفوض فيه.

3-تقسيم القرارات بحسب درجة إمكان جدولتها :هناك قرارات روتينية متكررة ومن ثم فانها ليست حالات معينة أو مميزة أو فريدة في نوعها .وهناك القرارات التي لا يمكن جدولتها وفقاً لروتين معين لكونها تتميز بأن موضوعاتها ليست متشابهة أو متماسكة، وتلك تستلزم النظر في كل حالة على حدة وفق ظروفها وموضوعها .وتتطلب عملية صنع جديدة يتم بعدها اتخاذ القرار وفق الموقف المعين.

4- تقسيم القرارات بحسب محتواها من درجات التأكد :فبالنسبة لبعض القرارات تكون البيانات المؤسسة عليها متاحة ودقيقة وكاملة، والنتائج المتوقعة منها مضمونة ومؤكدة، وبعض القرارات الأخرى يتوافر عنها بيانات اجتماعية ومن ثم فان نتائجها ليست مؤكدة، وتؤخذ قراراتها في اطار من المخاطرة بإمكان الحصول على النتائج المرجوة أو عدم الحصول عليها.
على ان مثل هذه القرارات يمكن جدولتها في اطار أنسب من الاحتمالات أن هذا التقسيم في الحقيقة يقسم بمدلول نوعية البيانات المتاحة عن الموقف موضوع القرار والذي أصبح يدرس الآن تحت ما يعرف ب" نظرية القرار "والتي تدور أساسا حول المنطق الرياضي للاختيار تحت ظروف عدم التأكد.

5- تقسيم القرار بحسب الموضوع محل القرار :فهي قد تكون قرارات أجندة أي القرارات التي تحدد المشاكل ووضع أولويات لبحثها .وقد تكون قرارات تفضي للإجراءات والأساليب المناسبة للوصول إلى حلول المشاكل مقررة، وقد تكون قرارات تخصصية كما قد تكون تنفيذية متعلقة بتحديد من يقوم بماذا ومتى وأين وكيف .وقد تكون قرارات تقويمية متعلقة بقياس الانجازات المحققة ومقارنتها بالاستهدافات المتوقعة. (5)

أما عملية صنع القرار

يعتبر موضوع صنع القرار واتخاذه من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال العلماء الاجتماعيين وبخاصة المطلعين منهم بعلم السياسة، الاجتماع ، الإدارة أو النفس وتنطلق الأهمية من أمرين أساسيين :أمر أكاديمي وأمر مجتمعي ويتمثل الأمر) الأكاديمي (في افتقار الدراسات الاجتماعية بصفة عامة إلى دراسات معمقة ومفصلة عن مثل هذا الموضوع، كما يتمثل الأمر المجتمعي في أهمية هذا اللون من المجتمعات بالنسبة للقائمين على أمر المجتمعات مخططين أو منفذين مع تسابق المجتمعات خاصة النامية منها في الدخول في مضمار التنمية والتحديث وثمة فرق بين كل من صنع القرار واتخاذه والذي سياتي على ايضاحه لاحقا .(6) .

بصفة عامة يقصد بها (عملية صنع القرار) الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها' كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج .ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة(7) .

ان عملية صنع القرار السياسي هي مزيج من القوة والنفوذ والرشد والعقلانية تتفاعل جميعا لصياغة القرار كحل توفيقي بين جميع الاعتبارات ، فالقرار عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية وتتضمن تمثيل المصالح ،و تهدف الى تحقيق أفضل النتائج الممكنة من الموارد المتاحة. كما إنها) عملية صنع القرار (لا تأتي بصورة فجائية وعبثية بل بصورة منظمة ومدروسة لانها تحتاج الى تراكم الخبرة والدراية بالأوضاع المحيطة بالحدث تدفع متخذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة ، لأنه اذا ما تم صنع القرار على نحو من الفوضى ولم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية والاعتناء به قبل إصداره سيؤدي الى تشكيل خطورة كبيرة على الدولة داخليا اذا كان القرار داخلي وعلى علاقات الدولة الخارجية اذا كان القرار سياسي خارجي.(8)

ان عملية صنع القرار هي عملية مركبة تتضمن العديد من المراحل لكل منها معاييرها الخاصة والتي يجب مراعاتها من قبل صناع القرار ، كما إنها عملية ديناميكية تتضمن العديد من الخيارات يستلزم تقييمها عمليات عقلية متعددة فهي تحتاج في ذلك الى جهود الأفراد في شكل جماعات انطلاقا من تأثر القرار بآراء وأفكار المحيطين وبطبيعة البيئة التي يعمل بها (9).

أما نظرية صنع القرار يمكن تعريفها بانها الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء كانت بشكل عام او خاص ، اي ان النظرية تعمل بين هذه المتغيرات ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على أساسها(10

مصادر المعلومات لدى صانع القرار:

لكي يتمكن صانع القرار من صنع القرار لابد من توافر مصادر معلومات لديه ، فلا يمكن إغفال المعلومة عند تقييمها لأنها جزء من قيمتها وإذا كانت مصادر المعلومات التي تصل الى صانع القرار كثيرة ومتشعبة ومتداخلة في تصنيفها فان ذلك يزيد من صعوبة العملية ، لكن هذه الصعوبات لا يمكن ان تكون عائق أمام محاولة إيجاد تصنيف لا يرتبط بأجهزة جمع المعلومات بقدر ارتباطها بوظائف القطاعات التي يرتبط بها النظام السياسي . بمعنى أخر نجد مراكز تقوم بجمع ومعالجة المعلومات التي تصل الى صانع القرار لكنها تقوم في إطار الوظائف الأخرى لها ، ومن هذه المصادر:

مصادر تصنيف المعلومات الرسمية وغير الرسمية:

أ -التصنيفات الرسمية : على كثرتها يمكن ان تصنف عدة أصناف تبعا للمتغيرات المتعلقة بها ولتبسيط هذا التصنيف ، يمكن القول ان الدولة كمفهوم اجتماعي هي نتيجة تفاعل عدة قطاعات
ووظائف وبنى ، وعلى هذا فهي تتعامل مع انظمة كثيرة ومختلفة كل منها يعمل في اتجاه واحد وهو استقرار النظام وديمومته .
ومن هذا المنظور يعتمد صانع القرار على مجموعة من الأنظمة تعمل على تزويده بالمعلومات اللازمة لأداء وظائفه على اكمل وجه ويدخل في هذا الاطار
اجهزة المخابرات بكل فروعها الداخلية والخارجية والتي هي أجهزة تعمل تحت سلطة الدولة وفي خدمتها ، تقوم عادة بجمع وتفسير وتحليل المعلومات من مختلف المحيطات التي تعمل في إطارها السلطة السياسية.
أجهزة رسمية اخرى تعمل على توفير المعلومات لدى صانع القرار ، وهي القوى النظامية التي تعمل على استقرار النظام وحفظ الامن مثل جهاز الشرطة والمؤسسات العسكرية والكمارك وعلى هذه الوكالات يعتمد صانع القرار فهي العيون التي يرى بها ما يجري حوله.
ب-المصادر غير الرسمية : مثل هذه المعلومات تكون غير واضحة المعالم ويكتنفها الغموض التام لما لها من حساسية لصورة صانع القرار وامن النظام ، فقد يعتمد هذا الأخير على مصادر غير مشروعة وغير قانونية وغير أخلاقية في بعض الأحيان.
2- المصادر الأخرى:
يدخل في هذا الإطار الجهات التي لا تعمل في وظيفتها على تقديم المعلومات لصانع القرار بل على نشرها للرأي العام وتأتي على رأس هذه المصادر وسائل الإعلام الجماهيرية والتي تعد بحق من اكثر مصادر جمع المعلومات ونشرها ، فهي قادرة على مخاطبة جمع كبير من الإفراد في ان واحد حتى لو كان هؤلاء منتشرين في مناطق جغرافية متباعدة. ولكن إعطاء هذه الأهمية لهذه الوسائل يعتمد على المكانة التي تشتمل عليها هذه الوسائل.(11).

العناصر(العوامل) الرئيسية لعملية صنع القرار:

يمكن بلورة العناصر(العوامل) الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يلي:

1. البيئة الخارجية للقرار :والتي تشتمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات .وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة .ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسئولة عن صنع القرارات واتخاذها.
2. البيئة الداخلية للقرار :هي مجمل الظروف القائمة في إطار الدولة أي النظام السياسي ، ومن المعروف ان الأنظمة الديمقراطية التي تقبل الرأي والرأي الأخر فان صنع القرار فيها يشهد تقدما ملموسا على ارض الواقع والسبب في ذلك هو توسيع دائرة المشاركة للأحزاب والمنظمات والصحافة ، بالإضافة الى هذا تتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم.
   - الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين :حيث أنه بدون هذه الضغوط، يصعب تصوره أساساً، بل تنتفي أصلاً الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار أو غيره .وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه.
   ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطاً بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار أو ذاك بالزيادة أو النقصان.
   - طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار :تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل .فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.
   - العوامل النفسية:
3. .الثقافة السائدة في المجتمع
4. المعلومات والقرار

اتخاذ القرار :

يقصد بعملية اتخاذ القرار : التوصل الى صيغة عمل مقبولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي الى تحقيق اهداف معينة او تفادي حدوث نتائج غير مرغوبة.(12)
عملية اتخاذ القرار كما عرفها(كود) بأنها الطريقة التي يمكن بموجبها دراسة موقف وتقويمه وبالتالي وضع الحلول للمشاكل المطروحة قبل إدخالها حيز التنفيذ (13) .
ومن هذا التعريف يتضح ان عملية اتخاذ القرار لها عدة عناصر وإبعاد أساسية أبرزها-:

1- ان عملية اتخاذ القرار هي عملية جماعية متكاملة والانتهاء الى قرار معين هي ذروة التفاعل والتشاور على مستويات تنظيمية ذات علاقة بهذه العملية.
2- -تعتمد عملية اتخاذ القرار على جمع الحقائق ، تحليلها، مناقشتها ثم ربطها بصورة معبرة ودقيقة مع الذي يتعامل معه صانع القرار.

3- ان عملية اتخاذ القرار تدفع صانع القرار الى إيجاد صعوبة في تحديد موقع كل متغير في العملية أعلاه لان بعض المتغيرات قد تأخذ موقع الأهداف الاستراتيجية والأخرى قد تأخذ موقع الأهداف التكتيكية وهكذا.(14)

نظريات اتخاذ القرار السياسي الخارجي:

هناك ثلاث نماذج رئيسية من نماذج تحليل المواقف الخارجية وهي:

- نموذج هولستي(Holsti)
- نموذج دين برويت(Pruitt)
- نموذج ريتشارد سنايدر(Snyder)
- نموذج هولستي : (Holsti) ان تعريف الموقف الذي تتخذ الاطارات الخارجية في اطاره يتضمن النظر في كل المتغيرات الداخلية و الخارجية التي يعتبرها واضعوا القرار السياسي الخارجي على صلة بالمشاكل التي يعالجونها ، و يرى هولستي من الصعب

تحديد اهمية كل متغير و لكن من المفيد لأغراض التحليل التوصل الى وضع قائمة بالمتغيرات الرئيسية التي تدخل في تكوين رؤية اطراف المواقف الخارجية لها و ابرز تلك المتغيرات هي:

- الانطباعات ، القيم ، المعتقدات ، و السمات الشخصية.
- هيكل النظام السياسي الدولي القائم.

ج -الدور القومي في السياسة الدولية من حيث الخصائص و الاهداف.

د -الرأي العام و منظومة القيم الاجتماعية السائدة.

- نموذج دين برويت : (Pruitt)يذكر برويت ان القرارات التي يتوصل اليها واضعوا السياسات تتوقف في الاساس على معرفتهم بالموقف الخارجي ، و يتضمن هذا النموذج تحليل ثلاثة مواقف رئيسية التي يجري تصورها و معرفتها و هي:
- مواقف التهديد.
- مواقف الثقة و عدم الثقة.
- مواقف التجارب.

نموذج ريتشارد سنايدر : (Snyder)يبدأ سنايدر بتقديم نموذجه بتوضيح مفهومه لطبيعة و ابعاد عملية اتخاذ القرارات الخارجية و تم تعريفها مسبقا بانها العملية التي ينتج عنها انتقاء قرار محدد من بين عدة بدائل بهدف الوصول الى وضع معين) .ان اي عملية اتخاذ للقرارات الخارجية تشمل عدة عناصر.

ثانيا / آلية صنع القرار السياسي (دولة الكويت نموذجا)

نشأة الكويت:

يعتبر الموقع الاستراتيجي لدولة(الكويت الحديثة) من العوامل المهمة في رسم إطار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة ونمو تجارتها مع الدول المجاورة من جهة اخرى،ولو نأتي على دراسة عدد السكان فقد كان يصل في عام 2006 إلى (2 ،870،000) نسمة تقريبا، منهم(1,010,000) من المواطنين والباقي من الوافدين والأجانب و تبلغ نسبة النمو السكاني6.5%

اما عن الموقع الجغرافي ، تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي حدها من الشرق وتحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشمال والغرب جمهورية العراق . وهي بحكم موقعها تعتبر منفذا طبيعيا لشمال شرق الجزيرة العربية. يبلغ طول الحدود 685 كيلو متر 426) ميلا (منها حوالي 195 كيلو مترا 121) ميلا (حدود بحرية على الخليج شرقا، 490 كيلو مترا 304) ميلا (مشتركا مع المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب على امتداد حوالي 250 كيلو مترا 155) ميلا . (وجمهورية العراق من الشمال والغرب على امتداد 240 كيلو مترا تقريبا149) ميلا(ونظرا لوقوع الكويت بين خطي عرض 030.06-028.46 شمال خط الاستواء، وخطي طول 48.30-46.30 شرق خط جرينتش فإن مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة.

وتبلغ المساحة الكلية للبلاد حوالي 17.818 كيلو مترا مربعا أو سبعة آلاف ميلا مربعا تقريبا. وحسب إحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ (2007-12-31) فإن إجمالي عدد سكان الكويت هو 3,399,637 نسمة منهم (2131904) ذكور و (1267733)إناث (1054598 (كويتي (516632) ذكور و (537966)إناث و (2345039 غير كويتي (1615272) ذكور و 729767(إناث).(15)

وعن أساس التسمية تشير المصادر ان الكويت عبارة عن حصن بناه) براك بن عريعر آل حميد شيخ قبيلة بني خالد (وسمي الكوت في عام 1682 ومنه اشتق اسم الكويت ككلمة مصغرة للحصن والقلاع (16).

ان تاريخ الكويت يبدا منذ تزايد هجرة القبائل العربية اليها ومنها قبيلة(العتوب).(*)

عند وصول العتوب الكويت استأذنوا بني خالد حكام الإحساء سنة 1127هـ 1715م بالمقيم فيها فأذنوا لهم فاستقروا فيها تحت حماية بني خالد حيث مارسوا التجارة وامتهنوا الغوص لجمع اللؤلؤ والتجارة البحرية ، فازدهرت أعمالهم وتكاثر السكان في المدينة . وفي سنة 1129 هـ / 1717 م تحالف ثلاثة من أهم زعماء القبائل التي سكنت الكويت وهم صباح بن جابر بن سلمان بن أحمد وخليفة بن محمد وجابر بن رحمة العتبي رئيس الجلاهمة على أن يتولى صباح الرئاسة وشؤون الحكم وأن يتشاور معهم ويتولى

خليفة شؤون المال والتجارة ويتولى جابر شؤون العمل في البحر وتقسم جميع الأرباح بينهم بالتساوي ولكن ظل ذلك تحت الحكم الخالدي المباشر وأشار واردن أن حاكم الكويت 1128هـ/1716م يدعى سليمان بن أحمد [1].وإن رجح أبو حاكمة أن المقصود هو زعيم بني خالد سليمان آل حميد، ولكن كان في الكويت في تلك الفترة نائبا عن أخيه سعدون على تلك المنطقة.
ان وضع آل الصباح في موقع ادارة السلطة السياسية لم يكن بمعزل عن وجود مجتمع إنساني والذي هو الركيزة الأساسية لأي نظام سياسي بغض النظر عن طبيعة هذا النظام . فالأصل في السلطة أنها نتيجة حتمية لوجود المجتمع ، أي أن السلطة قامت بالأساس لتلبية وإدارة حاجات إنسانية وطبيعية لأفراد المجتمع فمن غير الممكن التحدث عن المجتمع بمعزل عن السلطة لان الارتباط واضح بين الجانبين .لاسيما اذا عرفنا ان هذا المجتمع يضم مجموعه كبيرة من العوامل والمؤثرات الرئيسية ومنها الخلافات العشائرية والقبلية في دولة الكويت في بداية النشاة وهذا اثر على عملية صنع القرار السياسي في دولة الكويت .(17)

وفيما يلي نبذة عن النخبة الحاكمة(عائلة آل الصباح) :

تقف النخبة الحاكمة في قمة الهرم الاجتماعي، وعلى الرغم من الاحترام الذي يحضى به أعضاء آل الصباح ، بمن فيهم الأمير ورئيس الوزراء والوزراء ، فهم لا يعاملون بالإجلال المبالغ ، كما هو الحال مع بعض العائلات الحاكمة في مجلس التعاون الخليجي ، لكن يظل الأمير عموماً يمتلك حصانة فهو (مصون غير مسئول) .(*)
ولا يخضع للنقد في البرلمان والصحافة ، بينما يتعرض أعضاء آخرون من آل الصباح سواء في موقع المسئولية أم خارجها لتحد مباشر.
حكمت هذه العائلة دولة الكويت منذ عام 1752وفي مصادر أخرى عام 1756 .وتعود جذور العائلة إلى قبيلة العتوب، تقلد الشيخ جابر بن صباح الحكم بعد مبايعة شعبية إثر اختياره حاكمًا من قبل الشعب، فكان هو أول حاكم من هذه الأسرة .يلقب أفراد العائلة الحاكمة بلقب شيخ أو شيخه في الوثائق الرسمية(كلقب شرفي)

اما ترتيب الحاكم من عائلة آل الصباح على النحو التالي(18):-

ت	اسم الحاكم	فترة الحكم	اهم الاحداث
1	الشيخ صباح بن جابر الاول	1752-1776	
2	الشيخ عبد الله الصباح الأول	1776-1814	اصبحت الكويت محطة تجارية
3	الشيخ جابر بن عبد الله الصباح الأول	1814 – 1859	سنة الطاعون
4	الشيخ صباح بن جابر الصباح الثاني	1859-1866	رفض رفع الراية الإنجليزية
5	الشيخ عبد الله الصباح الثاني	1866-1891	
6	الشيخ محمد الصباح	1891-1896	
7	الشيخ مبارك الصباح	1869 – 1915	تأسيس اول دائرة حكومية) الكمارك(
8	الشيخ جابر الصباح الثاني	1915-1917	
9	الشيخ سالم المبارك الصباح الثاني	1917-1921	وضع حدا فاصلا بين الولاء للدولة والولاء للقبيلة
10	الشيخ احمد الجابر الصباح	1921-1950	مجلس الشورى، مجلس البلدية وغيرها
11	الثالث الشيخ عبد الله السالم الصباح	1950-1965	الدولة الاولى بعد الاستقلال1961،الدستور1962،مجلس الامة1963
12	الشيخ صباح السالم الصباح الثالث	1965-1977	
13	الشيخ جابر الأحمد الصباح الثالث	1977 -2006	الدولة الرابعة بعد الاستقلال
14	الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	2006	استمرت تسعة ايام فقط
15	الشيخ صباح الأحمد الصباح الرابع	2006 حتى الآن	منذ2006/1/29

امتازت طبيعة نظام الحكم في تلك الفترة أعلاه وحتى ما قبل الاستقلال 1962(*).

بسيادة مبدأين هما:

- مبدأ الشورى
- عدم الاستبداد بالرأي والقرار

هذا فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة ، اما العائلات التجارية ، ذات المكانة الاجتماعية والسياسية المهمة فقد تمتعت هذه العوائل بنفوذ اقتصادي واسع) القبائل التي تسلمت ادارة الدولة اقتصاديا (، مكنها من التأثير على صناعة القرار السياسي لا بل حتى المشاركة فيه ، إذ كان لها دوراً كبيراً في نشأة الكويت الأولى ، إذ أرتبط أسمها بحركات الإصلاح السياسي وتكوين المجالس التشريعية ، وأنتهاءاً بالاستقلال وإعلان دستور دائم للبلاد.

ولكن بعد اكتشاف النفط في الكويت فقد تغير تاريخ هذه الدولة هذا اولا، كما أنه أضعف الطبقات الاجتماعية القديمة ثانيا، خصوصاً النخب الاقتصادية) العائلات التجارية(، ففي الوقت الذي كان فيه هؤلاء التجار في طليعة المطالبين بالإصلاح والممولين للدولة في عهد ما قبل النفط ، ترك كل منهم توجهاته الإصلاحية والسياسية لينضم ألى قافلة أولئك الذين تم الإبقاء على ثرواتهم في مقابل تخليهم عن الحياة السياسية ، ألا إن هؤلاء التجار استمروا في تضامنهم وحافظوا على وعيهم الجماعي من خلال مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية ، حتى تمكنوا في النهاية من إعادة تنظيم أنفسهم بسرعة ليدخلوا الساحة السياسية حالما تغيرت أحوالهم الاقتصادية .حتى دون حصول هذا التغير فقد كانت نخبة التجار دائماً ناشطة سياسياً ، وتميل ألى التحالف مع الحكومة بشكل عام ، فقد أنتخب مثلا جاسم الخرافي رئيساً لمجلس الأمة الكويتي للمرة الخامسة ، وهذا يعد رقماً قياسياً بالنسبة للوزراء ، وهناك على الأقل ثلاثة أعضاء في البرلمان ووزير واحد يمثلون نخبة التجار في برلمان 2009م .(19) الى جانب الفئة الحاكمة والعائلات التجارية كانت هناك فئات اخرى منها القبيلة) القبيلة السياسية (،الفئة العاملة ، الفئة الوسطى، البرجوازية والتي كان ومازال لها الدور في التأثير على صنع القرار السياسي الكويتي.(20)

نظام الحكم في الكويت بعد الاستقلال والية صنع القرار

تعود نشأة النظام السياسي لدولة الكويت الحديثة الى عام 1961، حيث ظهرت في ذلك العام على مسرح السياسية العربية والدولية – دولة جديدة)الكويت (، وقد كان لابد لهذه الدولة الفتية ، ان تعبر عن استقلالها وسيادتها وشكل الحكم فيها، بان تصدر دستوراً يحدد معالم النظام الجديد، وعلى اثر ذلك تم تشكيل مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب . وقد وضع هذا المجلس دستوراً للبلاد ، وكان في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1962.

وقد وشح هذا الدستور بكلمة إصدار من قبل أمير الكويت جاء فيها) نحن عبد الله السالم الصباح -أمير الكويت – رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي، والسير في ركب القومية العربية ، وخدمة السلام العالمي ، والحضارة الإنسانية وسعياً نحو مستقبل أفضل، ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيداً من الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، ويرسى دعائم ما جلبت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على صالح المجموع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره . وبعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1962 الخاص بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال وبناءاً على ما قرره المجلس التأسيسي صدقنا على هذا الدستور وصدرناه .(21)

وعليه فان نظام الحكم الكويتي قد وزع السلطات وحد من صلاحيات الأمير التي كانت مطلقة قبل الاستقلال ، الا ان العائلة الحاكمة تحتفظ بالمراكز الحساسة والرئيسية في الجهاز الحكومي مثل بقية إمارات الخليج العربي ، ونظراً للتأثيرات العربية في الكويت والمستوى العالي في الحركة الثقافية والتغيرات التكنولوجية ، فقد تطور النظام السياسي الكويتي وأصبح عدد كبير من المثقفين الكويتيين يتحملون المسؤولية ويشرفون على العديد من الإدارات.

ومن خلال دراستنا للنظام السياسي الكويتي يتبين لنا بأنه على الرغم من أن النظام السياسي في الكويت شهد العديد من التطورات السياسية والتي طرأت عليه قديماً وحديثاً إلا أنها لم تكن في المستوى الذي تميز النظام عن غيره من الأنظمة الأخرى ، والعقبة الأساسية وراء ذلك هو أن النظام السياسي في دولة الكويت منذ تأسيسها وقيامها ككيان بحد ذاته ولحد الآن يستند إلى حكم القبيلة أي أنه نظام عشائري . والأمير في ظل هذا النظام يعتبر الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية وبالتالي فإن الأمير يعد بمثابة صانع القرار النهائي ويستمد شريعته من سلطة الأسر الحاكمة والتي هي السلطة المهيمنة لفترة طويلة من الزمن على مقدرات الشعب وفي كافة المجالات . (22)

بما ان الدستور الكويتي اكد على مبدأ الديمقراطية النيابية التي تقوم على اعتبار الشعب مصدر السلطات، فقد اوضح الدستور ان السلطات العامة في الدولة هي السلطة التشريعية ويتولاها الأمير ومجلس الأمة والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير ، وقد أكد الدستور مبدأ استقلال القضاء ، كما أخذ بمبدأ فصل السلطات مع تعاونها مع بعض المآخذ على هذا التطبيق اذ نصت المادة(50) "يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لإحكام الدستور ولا يجوز لاي سلطة منها النزول عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليها بالدستور ."(23)

وسنركز في هذا البحث على السلطتين التشريعية والتنفيذية:

اولا -السلطة التشريعية

يتولى السلطة التشريعية، في دولة الكويت كل من الامير ومجلس الامة وفقاً للدستور وقد أوضح الدستور قواعد ووظائف هذه السلطة-:

- **وظائف الأمير التشريعية:**

أوضح الدستور الكويتي وظائف الأمير التشريعية في المواد(65) و(66) و(71) وثبتها في أربعة حقوق هي:

- حق اقتراح القوانين.
- حق التصديق على القوانين وإصدارها.
- حق الاعتراض على القوانين وطلب إعادة النظر فيها.
- حق إصدار المراسيم بقوانين.
- حقه في تعيين واقالة الحكومة
- حقه في حل البرلمان (مجلس الامة) وبالتالي يعتبر امير الكويت صانع القرار السياسي بالدرجة الاولى وهذه من اهم صلاحيات امير الكويت، وربما يكون تعديل قانون الانتخابات الحالي ابرز مثال على صنع القرار من قبل الامير حيث اعلن

امير الكويت صباح الاحمد الجابر الصباح يوم الاثنين 5 نوفمبر/تشرين الثاني أن قانون الانتخابات هدفه حماية الوحدة الوطنية، وان تعديله أمر دستوري ويحقق المصلحة العامة.

وقال الصباح خلال اجتماعه بعدد من المواطنين في الكويت: "نسعى لحماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية، وأنا على مسافة واحدة من كل الكويتيين"، مشددا على "اننا لن نتهاون في أي شيء يهدد أمن البلاد".
واكد قائلا: "اننا نتمتع بمناخ ديمقراطي حقيقي يملك الجميع الحرية في التعبير في قول ما يريد لمن يريد".
واضاف: "لقد سبق أن شرحت لكم في خطابي قبل أيام قليلة مبررات القرار الذي اتخذته بإجراء التعديل على آلية التصويت في النظام الانتخابي استجابة للضرورة الملحة التي استوجبت هذا القرار بما لا يسمح بأي تأجيل أو تسويف بهدف حماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص وتمثيل شرائح المجتمع".

وتابع: "لقد اتخذت هذا القرار من منطلق مسؤوليتي الوطنية والدستورية والتاريخية أمام الله ثم أمام الشعب الكويتي الكريم وتفعيلا لصلاحيات واضحة لا لبس فيها للأمير حددها الدستور وأكدتها أحكام المحكمة الدستورية وأيدها الخبراء والمتخصصون. وتركت لمجلس الأمة القادم مراجعة هذا التعديل ومعالجة جميع الجوانب السلبية التي تشوب قانون الانتخاب تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا وذلك ايمانا مني بأن هذا الاجراء يمثل استحقاقا وطنيا ضروريا متفقا تماما مع أحكام الدستور ويستهدف المصلحة العامة ولا يظلم ولا يحابي أحدا. ويشهد الله بأني ما كنت لأتردد لحظة في العودة للحق لو لم يكن هذا التعديل دستوريا ومحققا للمصلحة العامة، فلا مزايدة ولا مكابرة عندما يتصل الأمر بالمصلحة الوطنية العليا".(24)

- **مجلس الأمة الكويتي ووظائفه التشريعية:**
- **<u>هيكلية المجلس</u>**

مجلس الأمة هو الهيئة التشريعية في الكويت .ويضم هذا المجلس حاليا 65 عضوا، 50 منهم منتخبون لمدة أربع سنوات و 15 عضوا من الوزراء الذين يعينهم الأمير ويحصلون على عضوية مجلس الأمة بحكم منصبهم الوزاري .ويمكن لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين أن يشغلوا منصبا وزاريا، وفي هذه الحال يقل عدد أعضاء المجلس من الوزراء تبعا لذلك . يناقش مجلس الأمة السياسات وبرامج الحكومة ويصدر القوانين .وللمجلس الحق في مساءلة الوزراء وطرح الثقة بأي عضو من أعضاء الحكومة .وتسحب الثقة من الوزير بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، على أن يستثنى الوزراء من التصويت .ولا يمكن طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء في مجلس الأمة .ومع ذلك، إذا قرر مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء يرفع الأمر إلى الأمير .وفي هذه الحالة، قد يعفي الأمير رئيس الوزراء من منصبه .ويعين وزارة جديدة أو يحل مجلس الأمة . اما عن دورة الانعقاد السنوي المنتظم لمجلس الأمة لا يقل عن ثمانية شهور .ويجتمع المجلس كل عام في تشرين الأول/أكتوبر بدعوة من الأمير، وإذا تأخرت الدعوة يجتمع المجلس في السبت الثالث من الشهر نفسه حيث تعلن دعوته للاجتماع .جلسات المجلس علنية ويجوز تحويلها إلى جلسات سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء، وتكون مناقشة هذا الطلب سرية .وإذا عقد المجلس اجتماعاته في غير الأماكن والأوقات المحددة لها تعتبر نتائجها ملغاة وفقا للقانون .ويمكن دعوة مجلس الأمة إلى جلسة غير عادية بمرسوم إذا ارتأى الأمير ضرورة ذلك، أو بناء على طلب غالبية أعضاء المجلس .ولا بدّ من وجود نصف أعضاء المجلس لكي يكون نصاب الجلسة صحيحا . يفتتح الأمير الدورة السنوية للمجلس ويلقي خطابا يراجع فيه وضع البلاد والأمور العامة المهمة التي حصلت في العام السابق ويعرض المشروعات التي تخطط الحكومة لتنفيذها في العام المقبل .ويختار مجلس الأمة لجنة من بين أعضائه لكتابة رد على خطاب الأمير يتضمن تعليقات ورغبات المجلس .وبعد إقرار الرد من قبل المجلس يتم رفعه إلى الأمير .
ينتخب المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس من بين أعضائه بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين في الجولة الأولى، وبالغالبية النسبية في الجولة الثانية من التصويت إذا دعت الضرورة .لرئيس المجلس سلطة عقد الدورات وتعديل جدول الأعمال وتنظيم المناقشات وتحديد وقت لكل متحدث، وفحص مشروعات القوانين والتعديلات لتقرير ما إذا كانت مقبولة أو معقولة، وإحالة النصوص إلى لجنة لدراستها، وتأليف اللجان، وتقرير كيفية إجراء التصويت، وإلغاء نتيجة التصويت في حال حدوث مخالفات . وهو يعطي الإذن بالكلام في بنود من خارج جدول الأعمال وبالتالي ينظم المناقشات المرتجلة، وهو يعدّ ميزانية المجلس ويقدمها إلى مكتب مجلس الأمة، ويشارك في التصويت، ويقترح مشروعات قوانين أو تعديلات، ويتدخل في إجراءات الرقابة البرلمانية . كما يستشيره رئيس الدولة قبل تعيين رئيس الوزراء، ويلعب دورا محددا في إدارة شؤون السياسة الخارجية والدفاع بالتعاون مع السلطة التنفيذية .
يتألف مكتب مجلس الأمة من رئيس المجلس ونائبه وأمين السر، ورئيس لجنة التشريع والشؤون القانونية، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
وتنص المادة 107 على:
"للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد"
يشرف وزير الدولة للشؤون البرلمانية على نشاطات مجلس الأمة نيابة عن السلطة التنفيذية.(25)
ويبلغ عدد الدوائر من 1961-1980(10 دوائر) ومن عام 1980-2006(25 دائرة) وفي عام 2006(10) دوائر .والكويت حاليا مقسمة إلى 5 دوائر يتم انتخاب 10 نواب عن كل دائرة ولكل ناخب الحق بالتصويت لأربعة مرشحين، وقد حاولت الحكومة إعادة

الدوائر الانتخابية إلى ما كانت عليه سابقا أي إلى 25 دائرة بدلا من الخمس التي أصبح واضحا أنها عززت حضور المعارضة في البرلمان حتى أنها أحرزت 39 مقعدا من أصل 50 في الانتخابات الأخيرة(26) .
هذا وقد قضت المحكمة الدستورية الكويتية يوم 20 يونيو/حزيران2012 ببطلان انتخابات مجلس الأمة الحالي الذي تسيطر عليه المعارضة الإسلامية والقبلية، وإعادة المجلس السابق(2009) الذي حله أمير البلاد في ديسمبر/كانون الأول 2011 ، ولكن الكويت ما زالت تنتظر تصديق أميرها على "حل هذا المجلس والذي دخل التاريخ باعتباره اول مجلس نيابي يحل مرتين بمرسوم اميري وينتظر الجميع المصادقة على مشروع مرسوم الحل الذى رفعه مجلس الوزراء، على أن تعقد انتخابات المجلس الجديد في الأول من ديسمبر المقبل. (*)
وبإلقاء الضوء على مجلس (2009) نجده يتكون من التشكيلة التالية:-
انتخب أعضاء مجلس الأمة الكويتي 2009 في يوم 16 مايو 2009، وقد شهد مجلس الأمة ولأول مرة في تاريخه دخول أربع نساء في عضويته .(27)

اسماء اعضاء مجلس الأمة 2009

الدائرة الأولى	معصومة المبارك	14247صوت
	حسين القلاف	13305
	حسين الحريتي	10611
	يوسف الزلزلة	10493
	فيصل الدويسان	9943
	صالح عاشور	8314
	عبدالله الرومي	7746
	مخلد العازمي	7536
	حسن جوهر	6827
	عدنان عبد الصمد	6717
الدائرة الثانية	مرزوق الغانم	7596
	علي الراشد	6826
	جاسم الخرافي	6472
	جمعان الحربش	5929
	عبد الرحمن العنجري	5168
	خالد سلطان بن عيسى	5061
	خلف دميثير	4945
	محمد المطير	4932
	عدنان المطوع	4781
	سلوى الجسار	4776
الدائرة الثالثة	روضان الروضان	13107
	أسيل العوضي	11806
	أحمد السعدون	10969
	فيصل المسلم	9295
	صالح الملا	9075
	ناجي عبد الهادي	8329
	رولا دشتي	7666
	عادل الصرعاوي	7552
	وليد الطبطبائي	7452
	علي العمير	6573
الدائرة الرابعة	مسلم البراك	18779
	محمد هايف	16200
	حسين مزيد	13388
	ضيف الله بورمية	13112
	عسكر العنزي	12869
	علي الدقباسي	12649
	شعيب المويزري	12385
	مبارك الوعلان	12324
	مبارك الخرينج	12132

	سعد الخنفور	11836
الدائرة الخامسة	فلاح الصواغ	16602
	سعدون حماد العتيبي	15647
	سالم النملان	15637
	سعد زنيفر	15393
	غانم الميع	15202
	خالد الطاحوس	14103
	الصيفي مبارك الصيفي	14025
	دليهي الهاجري	13905
	محمد هادي الحويلة	13331
	خالد العدوة	13226

في 2012 رفع مجلس الوزراء مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة لتعذر إقامة جلسات مجلس الأمة، وبانتظار صدور قرار برفع كتاب عدم التعاون مع مجلس الأمة تمهيدا لحل مجلس 2009 ، والدعوة لانتخابات جديدة ، وأن مرسوم الحل سيتضمن في أسبابه التعنت في عدم استمرار اكتمال النصاب ، مع التأكيد على استمرار الأسباب الموضوعية التي ذكرت في المرسوم رقم 443 الصادر عام 2011 بحل مجلس 2009.

و في 7 أكتوبر 2012 صدر مرسوم حل مجلس الأمة للمرة الثانية، و بذلك يكون أول مجلس يتم حله مرتين .ان المحكمة التي لا يمكن الطعن بأحكامها" تقضي ببطلان مرسوم الدعوة الى انتخابات مجلس الأمة 2012 وعودة المجلس المنحل "الذي كان يشكل فيه الموالون للحكومة الأغلبية_وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح اصدر مرسوما في كانون الاول 2011 حل فيه مجلس الأمة السابق في إعقاب حراك احتجاجي شبابي غير مسبوق طالب بالإصلاح وبإقالة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر الاحمد الصباح .وبعد أيام، اصدر أمير الكويت مرسوما آخر دعا فيه الكويتيين الى انتخابات جديدة في الثاني من فبراير(شباط)_ وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز ساحق للمعارضة بقيادة الإسلاميين(السنة والقبليين).(28)

اما مجلس الامة الكويتي للعام 2012 فانه يتكون من التشكيلة التالية ووفقا لنظام الدوائر الانتخابية الخمس والمنحل بحكم المحكمة الدستورية (29):-

الدائرة الاولى	فيصل سعود الدويسان	14094 صوتا
	حسين علي القلاف	11394 صوتا
	محمد حسن الكندري	11305 أصوات
	اسامة عيسى الشاهين	10872 صوتا
	عبدالحميد عباس	9709 أصوات)
	صالح احمد عاشور	9622 صوتا
	احمد حاجي لاري	8164 صوتا
	عادل جاسم الدمخي	8090 صوتا
	عدنان سيد عبدالصمد	7812 صوتا
	عبدالله محمد الطريحي	7619 صوتا
الدائرة الثانية	جمعان ظاهر الحربش	8475 صوتا
	رياض احمد العدساني	6401 صوتا
	محمد جاسم الصقر	6198 صوتا
	علي فهد الراشد	6148 صوتا
	مرزوق علي الغانم	5667 صوتا
	حمد محمد المطر	5624 صوتا
	عبدالرحمن فهد العنجري	5537 صوتا
	عدنان ابراهيم المطوع	5064 أصوات
	خالد سلطان بن عيسى	4778 صوتا
	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	4643 صوتا
الدائرة الثالثة	فيصل علي المسلم	16383 صوتا
	فيصل صالح اليحيى	11771 صوتا
	وليد مساعد الطبطبائي	11175 صوتا
	محمد حسين الدلال	10802 صوت
	احمد عبدالعزيز السعدون	9950 صوتا
	علي صالح العمير	9911 صوتا

	شايع عبدالرحمن الشايع	8959 صوتا
	نبيل نوري الفضل	8675 أصوات
	محمد سالم الجويهل	8331 صوتا
	عمار محمد العجمي	7697 صوتا
الدائرة الرابعة	مسلم محمد البراك	30118 صوتا
	محمد هايف المطيري	25585 صوتا
	عبيد محمد المطيري	22068 صوتا)
	مبارك محمد الوعلان	14593 صوتا
	علي سالم الدقباسي	14371 صوتا
	محمد خليفة الخليفة	10898 صوتا
	شعيب شباب المويزري	10781 صوتا
	اسامة احمد مناور	10591 صوتا
	سعد علي الخنفور	8379 صوتا
	محمد سليمان الهطلاني	7251 صوتا
الدائرة الخامسة	فلاح مطلق الصواغ	26871 صوتا
	خالد مشعان الطاحوس	22748 صوتا
	- بدر زايد العازمي	15027 صوتا
	احمد عبدالله العازمي	14765 صوتا
	الصيفي مبارك الصيفي	14666 صوتا
	نايف عبدالعزيز العجمي	13747 صوتا
	عبدالله حشر البرغش	13075 صوتا
	خالد شخير المطيري	12560 صوتا
	سالم نملان العازمي	12052 صوتا
	مناور ذياب العازمي	11326 صوتا

- **وظائف مجلس الامة**:

يمارس مجلس الامة الكويتي عدد من الوظائف المهمة وهي الوظيفة التشريعية (أي تشريع القوانين)، والوظيفة السياسية (وتشمل القرارات وتوجيه اسئلة الاستجواب للوزراء) ،بالإضافة الى الوظيفة المالية وسنحاول بحث احكام كل نوع من هذه الوظائف

1.**الوظيفة التشريعية:**

يقوم مجلس الامة بهذه الوظيفة وذلك بتهيئة اللوائح القانونية ، فالقانون يصدر بناء على اقتراح من اعضاء مجلس الامة لذا الاقتراح هو الخطوة الاولى التي تخطوها العملية التشريعية في مسيرتها ، ومن ثم يصوت عليه من قبل المجلس فاذا حصل الاقتراح على الموافقة يرسل الى المسؤولين في السلطة التنفيذية للتصديق عليه واصداره، .

واذا كان اقتراح القانون تسبقه دراسات معينة فأن هذه الدراسات تعد بمثابة خطوات تمهيدية نحو التقدم بالاقتراح ، وعليه لا يعد من المراحل التشريعية وأن كانت ضرورية لبدئها .(30).

أ- اقتراح القوانين: أكد الدستور الكويتي على هذا الحق الممنوح للنواب وذلك وفق المادة (109)على أن(لعضو مجلس الأمة حق اقتراح القوانين) وإن وكان طبيعياً أن يتمتع أعضاء مجلس الأمة بجانب الحكومة ، إن هذا الحق ممنوح بشكل متساوي لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية ، فلا توجد موضوعات ينفرد بحق الاقتراح فيها أحدهما عن الآخر ، بل لكل منهما على انفراد أن يقترح أي قانون في أي موضوع من الموضوعات عدا تلك التي يحرم الدستور أن تكون محلاً لاقتراح تشريعي .(31) .

إن الاقتراح الذي تتقدم به الحكومة يسمى (مشروع قانون) يحال ألي اللجنة المختصة مباشرةً ، أما الاقتراح الذي يتقدم به أحد أعضاء السلطة التشريعية يسمى بـ (اقتراح قانون) يحال من قبل اللجنة المختصة ألى لجنة الشئون التشريعية والقانونية ، والاقتراح الحكومي أذا رفضه المجلس يجوز أعادة التقدم به حتى في دور الانعقاد ذاته . (32)

ب-المناقشة والتصويت :-

تعد المناقشة والتصويت على مشروعات القوانين من أهم مراحل التشريع ، إذ تقرر فيها القوة الإلزامية للقوانين لأن أسباغ الصيغة الآمرة على مشروعات القوانين تستمد من عرضها على المجلس التشريعي ونيلها الموافقة .

2- **الوظيفة السياسية:**

يناقش مجلس الأمة السياسات وبرامج الحكومة ويصدر القوانين. وللمجلس الحق في مساءلة الوزراء وطرح الثقة بأي عضو من أعضاء الحكومة. وتسحب الثقة من الوزير بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، على أن يستثنى الوزراء من التصويت. ولا يمكن طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء في مجلس الأمة. ومع ذلك، إذا قرر مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء يرفع الأمر إلى الأمير. وفي هذه الحالة، قد يعفي الأمير رئيس الوزراء من منصبه. ويعين وزارة جديدة أو يحل مجلس الأمة .(33)

وبعد ايضاح وظائف سمو امير الكويت ووظائف مجلس الامة الكويتي نجد ان صنع القرار واتخاذه يكون بالاشتراك بينهما بما يتناسب مع الصالح العام وان كان الامير في النهاية هو من يبت في القرار النهائي وما الازمة الحالية التي تعاني منها دولة الكويت (ازمة عدم الاعتراف بمجلس 2012) لصدور دعوات تدعو الى قلب الكويت من دولة مدنية الى دينية والعودة بالعمل بمجلس 2009 الذي حلته المحكمة الدستورية الا دليل على امساك الامير بكل الخيوط السياسية في الدولة حيث تمكن من اتخاذ قرار يحد من ظواهر العنف والشغب في الدولة. "حيث دعا مرشح الدائرة الأولى المحامي عبد الحميد دشتي وسائل الإعلام العالمية إلى فهم حقيقة ما يدور في الشارع الكويتي من حراك، لافتا الى ان هؤلاء الأشخاص الذين يحركون الشارع يحملون أجندات خاصة بعيدة كل البعد عن الشعارات التي يحملونها في مسيراتهم، منوها بأن سمو الأمير يعمل وفق واجبه الدستوري للحفاظ على مدنية الدولة وعدم تحويلها إلى دولة دينية.

وقال ان مسؤولية الحفاظ على الدولة هي مسؤولية سمو الأمير وان كل واحد منا يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية، لكن تبقى المسؤولية الكبرى تقع على كاهل سموه."(34)

اما عن الاعضاء غير المنتخبين في المجلس، هم الآخرين لهم حق اقتراح القوانين بوصفهم اعضاء في المجلس، وحق مناقشة القوانين والتصويت عليها . بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة الى هؤلاء النواب باعتبارهم تابعين للسلطة التنفيذية وبالتالي فهم يعبرون عن سلطة الحاكم وليس ارادة الشعب ، هذا بالاضافة الى الوظائف الاخرى والتي ليست ضمن مجال البحث لاسيما ان البحث يركز على جانب القرار السياسي فقط

السلطة التنفيذية :-

تتكون السلطة التنفيذية في الكويت من:

اولاً - الامير ثانياً - مجلس الوزراء (الوزارة)

- **الامير:**

للسلطة التنفيذية في الكويت جانبان تتمثل فيهما أولا الجانب التقليدي في نظام الحكم , ثانيا الجانب المعاصر الحديث في التطور السياسي حيث حدد دستور الكويت لعام 1962 النظام السياسي الجديد , ويمكن القول بان السلطة التنفيذية هي الحكومة (رئيس الحكومة- رئيس الوزراء- الأمير).

من الناحية الشكلية، تأخذ الكويت بنظام الامارة المعمول به في شبه الجزيرة العربية والذي يستمد وجوده وقوته من التقاليد القبلية ، التي تحصر الوراثة بين افراد الاسرة الحاكمة، عند تعيين رئيس لها، وقد نصت المادة (4) من الدستور بقولها(ان الكويت امارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح ويُعين ولي العهد ، خلال سنة على الاكثر من توليه الامير ، ويكون تعيينه بأمر اميري، بناءاً على تزكية الامير، ومبايعته من مجلس الامة، وتتم في جلسة خاصة، وبموافقة اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق، يزكى الامير لولاية العهد ثلاثة من الذرية المذكورة ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين ، فيبايع المجلس احدهم ولياً للعهد).(35)

اما فيما يتعلق بولي العهد فانه يقوم بممارسة اعمال الامير ، عند غيابه عن البلاد ، وعند تعذر نيابة ولي العهد عن الامير ، فللأخير ان يُعين نائباً عنه ، يمارس صلاحياته مدة غيابه بأمر اميري . ويجوز ان يتضمن هذا الامر تنظيماً خاصاً لممارسة هذه الصلاحيات ، نيابة عنه او يحدد نطاقها ، واشترط الدستور في نائب الامير ، الشروط الواجب توفرها في العضو المرشح لمجلس الامة ،وان كان وزيراً او عضواً في مجلس الامة فلا يشترك في اعمال الوزارة او المجلس مدة نيابته عن الامير .وان يقسم اليمين الدستورية امام مجلس الامة في جلسة خاصة ، وفي حالة انعقاد مجلس الامة، فانه يقوم بأداء اليمين امام الامير. 0 ويمكننا ان نلاحظ بهذا الشأن ، ان الدستور الكويتي قد نهج نهجاً جديداً في اختبار ولي العهد، وخالف بذلك ما نصت عليه اغلب الدساتير الملكية التي تنقل بموجبها ولاية الملك من صاحب العرش الى اكبر ابناء ذلك الابن الاكبر.

صلاحيات الامير الدستورية:

لقد اكد الدستور وكذلك قانون توارث الامارة ان الامير(مصون غير مسؤول(وأخذاً بمفهوم النظام البرلماني ان يكون الاصل هو ان الامير لا ينفرد بعمل ما بل يمارس سلطته بواسطة وزرائه وهذا ما اكدته المادة (55) من الدستور الكويتي فقررت) الامير يتولى سلطاته بواسطة وزرائه).

وعليه فقد وسع الدستور الكويتي دائرة الحقوق التنفيذية للأمير ومنحه سلطة تقديرية في بعض المسائل ، ذات الصلة بحياة الدولة ومنها:

1- رئيس الجهاز التنفيذي الإشرافي: حيث يختار الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورة, وعلى الرغم من إن الأمير هو في قمة الهرم التنفيذي إلا أن له سلطات محدودة ومن الجدير بالقول إن ذات الأمير مصونة لا تمس بأي شكل , وهو يختار ولي عهده لينوب عنة في حالة مرضه او سفره.
2- القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة: بمعنى انه يعين الضباط ورجال القوات المسلحة ويعزلهم ويعلن الحرب الدفاعية, ويعلن الأحكام العرفية وهو أيضا يقوم بتقليد الرتب العسكرية ويمنح الأوسمة.
3- رئيس الدولة الرمزي: فهو يمارس دور إشرافي غير سياسي , للأمير اختصاصات تتعلق بشخصه وبلاسرة الحاكمة وتعتبر الأوامر الأميرية حق رئيس الدولة المطلق ولا تثير مساءلة سياسية , وأيضا تسك العملة باسمه.
4- رئيس الدولة الدبلوماسي: فهو يعين الدبلوماسيين ويوفد ممثلين الكويت السياسيين إلى الدول والهيئات الخارجية وهو يمثل الكويت بذاتة. وهذا الدور من أهم الأدوار التي يتولاها الأمير.

5- رئيس الدولة التشريعي: يقوم الأمير بدور الفيصل في حل الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقوم بافتتاح ادوار انعقاد مجلس الأمة العادية ويدعو إلى فضها.
6- الأب الحاكم الراعي: فلأمير هو بمثابة الأب الراعي للكويتيين جميعا (قبائل وعشائر) ويقدم النصيحة للأبناء الشعب حيث كلمته هي العليا.
7- دور الأمير القضائي: حيث تصدر الأحكام المختلفة باسم الأمير وهو يقوم بتعين القضاة ورجال النيابة ويملك حق تخفيف العقوبة أو العفو الجزئي عن الجريمة.
ومن هذه الصلاحيات نلاحظ ان للأمير صلاحيات تنفيذية الى جانب الصلاحيات التشريعية وبالتالي يمكن القول ان الامير وبيده هذه الصلاحيات يكون صانع القرار السياسي الرئيسي، اما وفي حالة غياب الامير عن التواجد في الدولة يحق لولي العهد ممارسة بعض الصلاحيات ومنها الانابة عنه في الصلاحيات الدستورية، يمكن ان يكون ولي العهد رئيسا لمجلس الوزراء

ثانياً : مجلس الوزراء(الوزارة):

ان الوزارة في الكويت تتكون من رئيس الوزراء والوزراء المختصين، وهذه الوزارة تعين من قبل الامير الذي يمثل رئيس الدولة بأمر اميري، بعد المشاورات التقليدية التي تسبق تعين رئيس الوزراء، وهي المشاورات التي يستطلع بموجبها رئيس الدولة وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد وفي مقدمتهم مجلس الامة ، ورؤساء الجماعات السياسية ورؤساء الوزارات السابقين، الذين يرى رئيس الدولة انه من المفيد ان يستطلع رأيهم. ويكون تعيين الوزراء وعزلهم بمرسوم اميري.

ان الحد الاعلى لعدد الوزراء يكون ثلث عدد اعضاء مجلس الامة، ومعنى ذلك ان الحد الاعلى المذكور هو (16) وزيراً ، نظراً لكون عدد اعضاء مجلس الامة (50) عضواً ، ويحسب عادة ضمن عدد الوزراء المذكور ، رئيس الوزراء، ووزراء الدولة ، ويقوم رئيس الوزراء، بترشيح الوزراء الى الامير ، الذي يصدر مرسوم تعيينهم ويجري ذلك في بداية كل (فصل تشريعي) لمجلس الامة .

اما رئيس الوزراء فله دور مهم في النظام الدستوري الكويتي، وهو دور مؤثر لأنه يرأس الجهاز التنفيذي بعد الأمير، وتكمن أهمية منصبه فيما يأتي:

1. يقوم بترشيح الوزراء.
2. يقوم بتحقيق التنسيق والانسجام بين الوزارات في عملها على مختلف الأصعدة.
3. يرأس جلسات مجلس الوزراء ويدير المناقشات فيها.
4. هو المتحدث باسم الحكومة.

وفيما يتعلق بالشروط الواجب توفرها لعضوية الوزارة، فهي نفس الشروط لتي يجب توفرها في المرشح لعضوية مجلس الامة وهي :

- ان يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية وفقاً للقانون.
- ان تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب.
- الا يقل سنة عن ثلاثين سنة.
- ان يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.(36)

اما فيما يتعلق بأهم الوظائف التي يمارسها مجلس الوزراء الكويتي باعتباره الجهاز الاعلى في الحكومة فهي:

- يُهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة.
- يرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها.
- يشرف على سير العمل في الادارات الحكومية.
- يقرر مجلس الوزراء جميع القرارات الهامة ، المتعلقة بشؤون الدولة ، وبذلك فهو يكون سلطة حقيقة بمقتضاها بحيث يكون له اتخاذ القرارات التي يرتأيها.
- يقوم مجلس الوزراء بدور سياسي مهم ، اذ يقوم او يحقق الانسجام بين اعمال الوزارات. (37)

لابد ان نعرف طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاثة في دولة الكويت والتي تعتمد أساساً على طبيعة نظام الحكم وما تتضمنه النصوص الدستورية ، فنظام الحكم في الكويت كما أسلفنا هو نظام أميري وراثي دستوري ويقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها وفقاً لما جاء بأحكام الدستور ، حيث تتمتع كل سلطة باختصاصاتها الموضحة والمنصوص عليها في الدستور ولا يجوز لأي من السلطات التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور.
ويمكن لنا أن نوضح شكل ونوع الحكم في الكويت على وفق ما جاء به دستور الدولة بان شكل الدولة فيه يتخذ شكل الدولة البسيطة الموحدة لا المركبة ، فالسلطات العامة واحدة والدستور واحد ، أما نوع الحكم ، فهو ملكي وراثي محصور في ذرية الشيخ مبارك الصباح وأنها تأخذ بنظام الديمقراطي النيابي ، حيث أن الشعب مصدر السلطة والشعب يمارس سلطاته عن طريق نوابه وأخذاً بالنظام البرلماني القائم على أساس الفصل المرن للسلطات مع تعاونها فيما بينها ، وأخيراً حكومة مختلطة تأخذ بالطرق الديمقراطية والأوتوقراطية ، أي الديمقراطية عن طريق الوراثة والتعين في اختيار عناصر الحكومة[0] . المصدر / النظام السياسي في الكويت ص115

ولكن هناك جملة من المآخذ على النظام السياسي الكويتي وهي من المفترض ان السلطات وفقا للمادة (50) والتي سبق وان تم ذكر نصها تتعارض مع المواد الثلاث التي تليها مباشرة والتي تنص على:

1- المادة (51) السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة المادة (52) السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء المادة (53)السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير ومن هذا نجد ارتباط السلطات الثلاثة بالأمير فلا توجد سلطة مستقلة عنه وهذا يلغي ما جاء في الدستور من الفصل بين السلطات والذي لا يمكن تصور أي نظام ديمقراطي بدونه فهو من الضمانات للنظام الديمقراطي ، إذن يمكن القول ان الفصل بين السلطات في الكويت شكليا وهذا الانتقاد الأول(38).

2- حصول (16)عضو من مجلس الوزراء على العضوية في مجلس الأمة الأمر الذي يؤدي الى الانتقاص من ديمقراطيته وكماله الذي يجب ان يكون كل أعضائه الذين هم نواب الشعب، منتخبين من قبل الشعب، وقد لمس المشرع هذا العيب فحاول تلافيه من خلال تحديد أعضاء السلطة التنفيذية في المجلس بأن لا يتجاوز ثلث أعضاء مجلس الأمة .(39)

3-اما الحرية، وهي عمود النظام فهي مغيبة مثل حرية تشكيل الاحزاب ، حيث يحظر الدستور الكويتي تشكيل الأحزاب السياسية ، وهذا من الأمور المنافية للديمقراطية الحقيقية، لأنَّ من ركائز الديمقراطية حق تشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتنافسها على تولي السلطة سلمياً.(40)

4- ان ممارسة الامير لحق تعيين رئيس الوزراء واصدار المراسيم الخاصة بتعيين بقية الوزراء ربما يؤدي الى غبن حقوق الشعب وحكمه حكماً فردياً من جهة، ومن جهة اخرى ان تشكيل الوزارة على النحو الذي يرتأه امير البلاد دون الرجوع الى مجلس الامة ، لإصدار قرار من المجلس بالثقة بالوزارة الجديدة ، يعتبر خلافاً لما نصت عليه دساتير الدول الديمقراطية التي تؤكد على ضرورة حصول الوزارة على ثقة المجلس النيابي.

الخاتمة

في دراسة صادرة عن المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (Chatham House) والذي تأسس عام 1920والذي يقدم نفسه بانه مؤسسة غير حكومية محايدة مهمتها تحليل الاحداث الدولية الجارية ويحتل المركز اهمية في الوسط الاكاديمي والاعلامي وكثيرا ما يعتمد كمصدر للمعلومة من قبل الحكومات والافراد الباحثين عن الخبر الصحيح .وجاء في دراسته عن دولة الكويت «بالنظر الى أهمية الكويت كمثل نادر للديموقراطية نسبيا، ليس مفاجئا ان تقوم بعض وسائل الاعلام في المنطقة بالتشديد على سلبيات النظام السياسي والبرلمان الكويتي والتقليل من الإيجابيات، بالقول ان الديموقراطية ليست مناسبة للخليج، بينما مؤيدو الديموقراطية يشيرون الى التجربة الكويتية للدلالة الى الحاجة الى المزيد من الديموقراطية للسماح لها بالعمل بشكل افضل، وان الكويتيين اعتادوا على درجة عالية من حرية التعبير، ويستخدمون هذه الحرية في وسائل اعلامهم المفعمة بالحيوية، وفي المؤسسة الاجتماعية ذات الجذور العميقة (الديوانية) التي تشير الى ان النقاش الحر والمناظرات السياسية ليست مفاهيم غريبة او غربية، حسبما يحلو للمحافظين والمتمسكين بما يعتقدون الهوية الثقافية الاصلية للشعوب تصويرها».

من جهة اخرى يمكن القول ان القرار السياسي ليس الا تطبيقا لفلسفة الدول بما يتفق مع نظامها السياسي الداخلي والخارجي ويحقق الهدف المطلوب من صنعه واتخاذه في تحقيق الصالح العام وفق اطار قانوني يسري عليه دون انحياز او مغالاة او تفريط بالحقوق او اخلال بها وهذا ما يفعله العاهل الكويتي في اتخاذ وصنع القرارات السياسية لدولة الكويت فيما يتعلق بقرارات السلطة التنفيذية او التشريعية.

اخيرا وكما جاء في متن البحث ان النظام السياسي الكويتي هو نظام قائم على اساس دستور عام 1962 الذي يؤكد على الديمقراطية من خلال ضمان الحريات العامة والاساسية وتوسيع المشاركة السياسية وتحديد طبيعة العلاقة بين البنية الهيكلية لمؤسسات النظام من خلال تحديد مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية ومهام وصلاحيات السلطة التشريعية وطبيعة العلاقة بينهما ،وبالتالي خلق نظام قائم على اساس المزج بين عدة انظمة ديمقراطية ، ولقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات وهي:-

1- شهدت البلاد تطورات مهمة بعد الاستقلال عن الاحتلال البريطاني عندما اعلنت الكويت دولة ذات سيادة في 19/حزيران/1961م .

2- ان القبيلة تعتبر المحرك الاساس للنظام السياسي في كل مراحل تطوره السياسي وهذا امر ليس بغريب نظرا لطبيعة المجتمع الكويتي القبلية وكون القبيلة لها نفوذ واسع وتأثير على الاوضاع السياسية والقرارات السياسية .على العكس مما لاحظناه في الانتخابات الاخيرة لدولة الكويت من المشاركة الضعيفة او المعدومة للقبائل خاصة في الدائرة الرابعة ومنها مثلا قبائل مطير.

3- إن المادة (6) من الدستور الكويتي تشير الى (نظام الحكم في الكويت ديمقراطي وأن السيادة فيه للأمة) بوصفها مصدراً للسلطات جميعاً، إلا أن الأمير بإرادته وقراراته الانفرادية يكون جزء من السلطة نفسها وهذا بدوره يحد من ممارسة الشعب لدوره.

4- نجد المادة (51) والتي تنص على (السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور) تجعل أمير الكويت شريكاً في السلطة التشريعية مع مجلس الأمة وكذلك يتمتع الامير بوضع خاص بالنسبة للسلطة التنفيذية. حيث ان رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة وليس امام مجلس الأمة لان مجلس الامة في اغلب الاحيان في شد مع مجلس الوزراء الذي يمثل السلطة الحاكمة على حد القول انه (الوزير) مكلف من سمو الامير وفق نص المادة 56من الدستور الكويتي .

المصادر

1. محمد لعقاب ، مجتمع الاعلام والمعلومات (ماهيته وخصائصه)، الجزائر ، دار هومة ، 2003، ص81
2. احمد ناصوري، دراسة تحليلية لصنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الاول ، 2005،ص274
3. كاظم هاشم نعمة ،العلاقات الدولية ،شركة أياد للطباعة ، بغداد ، 1987 ، نقلا عن عبد الخالق شامل محمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية انموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2005،،ص76
4. مجلة الحوار المتمدن ، زياد عبد الوهاب ألنعيمي، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، العدد2516،2009
5. Korany and Contbutros,how forging policy decision are made in the third world,u.S.A,1988,P.48-60
6. عبد الوهاب الجبوري ،بحث بعنوان هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2008
7. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل ،الكويت، الطبعة الأولى، 1982، ص 152: 153.
8. الحوار المتمدن ، مصدر سابق
9. www.ejabat.com\ejabat\
10. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سابق ،ص160
11. محمد بن سعيد الفطيسي ، كيفية صنع القرار السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008 .
12. عبد الخالق شامل محمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية انموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2005، ص8
13 .Good,C.V.,DictionaryofEducation,3,ed,Newyork,McGraw-Hill,1973,p.167
14. اسماعيل صبري مقلد, مصدر سابق ذكره ،ص187-188
15. http://www.kuwait-history.net/vb/archive/index.php/t-1196.html
16. كيف يصنع القرار في الانظمة العربية دراسة حالة (الاردن– الجزائر-السعودية-السودان-سوريا-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 372
(*) هي احد الاسر المنحدرة من قبيلة عنزة التي هاجرت من نجد الى الكويت واستقرت فيها
بسبب الحروب والصراعات السياسية المزمنة بين قبائل شبه الجزيرة العربية وتفشي الامراض والأوبئة ، فظهرت الحاجة لقيام نظام لإدارة الحياة العامة مما آل الأمر الى اقتسام السلطة بين آل الصباح كإدارة سياسية وبين آل خليفة والجلاهمة كإدارة مالية واقتصادية.
17. محمد سامي حسن الصافي، التجربة البرلمانية في دولة الكويت بعد عام 1991، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ،ص115
(*) من أبرز عناصر النظام البرلماني ما يسمى "بثنائية الجهاز التنفيذي" والمقصود بهذه الثنائية وجود مجلس وزراء بيده السلطة التنفيذية الفعلية، ورئيس للدولة يمارس صلاحياته من خلال الوزارة. وقد ظهرت قاعدة معروفة هي "أن الملك لا يخطئ"، وحقيقتها أن "الملك لا يمكن أن يخطئ" وهي (لا) تعني أن الملك أو الأمير معصوم عن الخطأ، بل تعني أن الملك، كي لا يخطأ وكي لا يحاسب على خطأه، يجب ألا تكون بيده سلطة فعلية، لأن وجود السلطة الفعلية لديه معناه أنه سوف يخطأ حين يمارسها، وهذا الخطأ يوجب محاسبته. لكن لكونه ملكا أو أميرا، فإن المحاسبة ممنوعة. ومن هنا ظهر النص الذي يقول "ذات الأمير مصونة"، وصيانة ذات الملك أو الأمير تأتي كمقابل لابتعاده عن السلطة. أما إذا أراد الأمير أو الملك أن يمارس صلاحيات فعليه، فإن عليه أن يتقبل مبدأ المحاسبة والتخلي عن قاعدة "الذات المصونة". انظر محمد عبدالقادر الجاسم ، متطلبات تطوير وإصلاح النظام السياسي والدستوري، مؤتمر التآزر الوطني ،الورقة الثانية،2009
18. الجامعة العربية المفتوحة(فرع الكويت) مقرر تاريخ وحضارة الكويت، :2009-2010
(*) نالت الكويت استقلالها بتاريخ (9) محرم 1831الموافق 1961/7/19 في عهد الشيخ الأمير عبد الله السالم . للمزيد انظر الموقع الاليكتروني
http://www.islammemo.cc/zakera/methl-haza-elyawm/2011
19. بول سالم ، الكويت) المشاركة السياسية ضمن نظام الأمارة(، سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، العدد 3 ، حزيران / يونيو 2007 ، ص10-11كذلك أنظر : محمد جواد رضا ، الخليج العربي : المخاض الطويل من القبيلة ألى الدولة ، المستقبل العربي ، العدد 153 ،1991 ، ص 26.
20. محمد سامي حسن الصافي ،مصدر سابق ذكره،ص117
21. جبار اسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي دراسة تحليلية للتطورات السياسية المعاصرة ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2006،ص85
22. جبار اسماعيل عبد الجبوري، مصدر سابق،ص129
23. للمزيد انظر دستور دولة الكويت على الموقع الاليكتروني http://kna.kw/clt/run.asp?id=12

24. وكالات و"كونا"
/http://arabic.rt.com/news_all_news/news/598936
25. محمد عبد المحسن المقاطع(استاذ القانون العام ، كلية الحقوق / جامعة الكويت)، البرنامج التدريبي الخاص بمراحل ومهام مراقب الانتخابات البرلمانية ودوره
26 . http://www.france24.com/ar/20121008
(*) أن المادة 107 من الدستور الكويتي تنص على أنه يحق للأمير أن يحل مجلس الامة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد. للمزيد انظر: احمد الديين ،الديمقراطية والانتخابات في الكويت ، 2007
27. الكويت نظرة المواطن للمرأة في السياسة، بحث كيفي اجري في عام 2007 ، ص12
28. وكالة الانباء الكويتية الرسمية كونا http://arabic.rt.com/news_all_news/news/587768
29 . WWW.ESTJWAB.COM
30. للمزيد أنظر :د. محمد باهي أبو يونس ،الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي ، ص28
31. المادة (109) من الدستور الكويتي انظر الموقع الاليكتروني http://kna.kw/clt/run.asp?id=12
32. المادة 110 (عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال) انظر الموقع الاليكتروني http://kna.kw/clt/run.asp?id=12
33. البرلمانات العربية : الكويت
http://www.pogar.org/publications/legislature/wahby1a/section12.html
34 . http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_content&view=article&id=82657:2012-11-05-17-26-17&catid=31:03&Itemid=419
35. المادة /4من الدستور الكويتي
36. نقلاً عن : أحلام الرشيدي ،النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات ، مشاركة في منتديات الحوار السياسية الجامعية ، 2008
37. د. عبد الفتاح حسن ، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1969 ، ص178 .
38. محمد ميشيل البهو، اليسار والديمقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية ، الحوار المتمدن، العدد2849 ، 2009
39. محمد الصافي، مصدر سابق ص112.
40. د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، دار المعرفة ، الكويت ، 1987،ص80